مقال رأي

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

العراق ومعضلة أمن الجوار الإقليمي
التهديدات المركبة والتوازن المفقود

د. علي فارس حميد

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

العراق ومعضلة أمن الجوار الإقليمي: التهديدات المركبة والتوازن المفقود

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / مقال رأي

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية، شؤون إقليمية ودولية

د. علي فارس حميد/ أستاذ الدراسات الدولية والاستراتيجية / جامعة النهرين

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

تشهد منطقة الشرق الأوسط تحولات جيوسياسية ذات تداعيات واسعة على الأمن القومي لدول المنطقة، حيث أصبح تراجع أدوار بعض القوى الإقليمية مقابل تزايد نفوذ قوى أخرى يشكل هاجساً لمصالح الدول الأمنية. خاصة وأن حركة المتغيرات داخل دول المنطقة بدأت تتخذ منحى جديداً، مما جعل من الصعب السيطرة على تداعياتها والعواقب المرتبطة بها. فالتطورات الداخلية في سوريا والانخراط التركي فيها أسهما في خلق مخاطر جديدة تؤثر في الأمن القومي لدول الجوار العراقي، مما يجعل هذه التطورات ترسم ملامح متغيرة لشكل التفاعلات التي تسود المنطقة برمتها.

من الصعب تقييم الاستراتيجيات الإقليمية وفق منهجية محددة قابلة للتطبيق على جميع القوى الفاعلة في المنطقة، لاسيما إذا كانت أطراف التأثير تنتمي إلى منطقة غير مستقرة من حيث نطاق التوازن. فحركة المصالح تتجدد وفقاً لما تفرضه المتغيرات الإقليمية من تشكيل جديد للفرص والمخاطر، وهو ما ينطبق على منطقة الشرق الأوسط من حيث التوصيف الجيوسياسي لها. فعقب انهيار النظام السوري وإضعاف حزب الله في لبنان مقابل السياسات الجديدة في غزة التي تبناها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، فإن قوى فاعلة مثل الجمهورية الإيرانية تحاول إعادة تقييم الموقف من الناحية الاستراتيجية وإعادة تعريف مصالحها وفقاً لما تفرضه الحسابات الاستراتيجية للربح والخسارة في معادلة صفرية فرضت نفسها.

تسعى الجمهورية الإيرانية إلى توظيف عناصر القوة المتبقية لها في المنطقة لتعويض ما فقدته من نفوذ في سوريا. فمن حيث نطاق التفاعل الجيوسياسي، يعد الحوثيون أفضل طرف للتأثير على الاستراتيجيات الدولية والإقليمية، إذ يمكن من خلالها مواجهة استراتيجية «الضغوط القصوى» التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطبيقها حيال الجمهورية الإيرانية. إلى جانب علاقتها بالعراق من حيث تبادل المصالح الاقتصادية والأمنية، ما يجعل كلا الدولتين من أهم مقومات قوة الجمهورية الإيرانية وفقاً لما تفرضه حسابات التوازن في المنطقة. وهو الأمر ذاته الذي يجعل احتمالات التفاعل أو الصدام مرتبطة بنقاط التوتر والصراع التي تهيمن عليها مصالح القوى الفاعلة في المنطقة.

الحوثيون: لاعب مرن في بيئة مضطربة

يشكل الحوثيون، بوصفهم جماعة اجتماعية وسياسية، لاعباً مؤثراً في تمرير الضغوط التي يمكن أن تُفرض على الجمهورية الإيرانية، بحكم موقعهم الجيوبولتيكي في منطقة البحر الأحمر. فضلاً عن مكانتهم كطرف في محور المقاومة، مما يمكنهم من مواجهة أو إحباط أي تمدد عكسي قد يسعى الكيان الصهيوني أو الولايات المتحدة الأمريكية للقيام به بهدف تغيير مكانة الدول الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط.

ووفقاً للحسابات الأمنية، فإن نقاط الضغط الأساسية في امتداد المعارك تخضع لقياس منطقي ذو تأثير استراتيجي واضح. فالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية تخشى من اتساع الحرب في الشرق الأوسط بهذا الشكل، وحاولت تحجيم قدرة الجمهورية الإيرانية بعد عدة ضربات استهدفت محور المقاومة. إلا أن مكانة الحوثين ما تزال تتمتع بأرجحية في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج بشكل خاص، لا سيما وأن الحوثيين قد أجبروا قبل سنوات المملكة العربية السعودية على الدخول في محادثات سلام. فضلاً عن أن عملية الملاحة في البحر الأحمر وحركة السفن ستؤثر على الأوضاع الاقتصادية في أوروبا، وقد تؤدي إلى فرض رسوم مالية جديدة بفعل سياسات التأمين تفوق الرسوم المالية التي حدثت بسبب الحرب في أوكرانيا. وهذا المؤشر قد يجبر الأوروبيين على تغيير مسار أدائهم في المنطقة، وهو ما يعد من الاحتمالات التي يتصور الحوثيون حدوثها بسبب المخاوف المتنامية في المنطقة.[1]

إن الاستجابة العسكرية للحوثيين قد جاءت كرد فعل على الاعتداءات التي يقوم بها الكيان الصهيوني في غزة، والتي توسعت بشكل كبير في بداية شهر آذار، متجاوزة حدود الاتفاقيات المبرمة بهدف تنفيذ برامج جديدة، من بينها خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. إذ أسهمت هذه الاعتداءات ضد المدنيين في شهر رمضان في إعادة المعارك إلى المشهد الأمني، لاسيما وأن الكيان الصهيوني يستمر في الاعتداءات ويسعى إلى توسيع الهجمات من خلال عدة رسائل تشمل جنوب لبنان والعراق، بهدف استثمار طبيعة البيئة الجيوسياسية. سواء أكان ذلك يتضمن مركز محور المقاومة الإقليمي أو استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية التي تهدف إلى إعادة تشكيل خرائط التفاعل الإقليمي في المنطقة وفق حدود جديدة للقوى الإقليمية.

1- علي فارس حميد، الضغوط المتتالية، إعادة رسم خارطة الصراع والحرب في الشرق الأوسط، مركز تاج الحضارة، بغداد، 2024م، ص3

إن اتساع المعارك بدخول الحوثيين إلى العمليات العسكرية مع تمدد الاعتداءات التي يقوم بها الكيان الصهيوني سيسهم في إيجاد ظروف أكثر تعقيداً في منطقة الخليج، خصوصاً إذا ما ارتبطت بالأحداث الإقليمية غير المتوقعة في سوريا أو تركيا. مما يزيد من هواجس القوى الإقليمية ويجعلها تنتقل من نطاق المشاركة في الصراع بهدف تخفيف المخاطر التي أصبحت على صلة مباشرة بأمنها القومي. إلى جانب الضربات الأمريكية التي تحاول من خلالها ردع الجمهورية الإيرانية من التدخل في سوريا أو الضغط باتجاه أي تسوية تحقق مكاسب جديدة للكيان الصهيوني في حدود مناطق محور المقاومة.

وكنتيجة منطقية لتفسير الاستراتيجيات الإقليمية، فإن الدور الذي يؤديه الحوثيون في المنطقة يرتبط بشكل أكبر باستراتيجية محور المقاومة بعد انهيار نظام بشار الأسد وتمدد الكيان الصهيوني. وهذه العناصر تشكل ضغوطاً على استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تراعي هذه الأطراف في سياستها تجاه منطقة الخليج والشرق الأوسط.

تركيا أدوار متأرجحة وتهديدات مركبة

أسهم الدور التركي في سوريا في إحداث تبدل ملموس في التفاعلات الجيوسياسية، إذ كان لدورها الواضح في تغيير النظام السوري تأثير كبير على معادلات النفوذ الإقليمي التي تتصل بأدوار الفاعلين من القوى الإقليمية والدولية في الوقت ذاته. ومن الناحية التطبيقية، حاولت تركيا أن تتبنى تصميماً جديداً لمنطقة التفاعل، تكون فيه القوة الأكثر تأثيراً بحكم مناطق النفوذ التي تواجدت أو شاركت فيها.

إن واحدة من ملامح الأداء التركي الجديد هي طبيعة الأدوار التي تبنتها، فهي تحاول أن تجعل نفسها المستفيد الأكبر من التعامل مع العراق، سواء من خلال الضغوط في المناطق الكردية أو من خلال مشروع التنمية الذي تبنته الحكومة العراقية. إذ تجد تركيا نفسها المستفيد الأكبر من المشروع بحكم موقعها الجيوبولتيكي.

ومن خلال تقييم للتوجه التركي حيال العراق يمكن ملاحظة عدة مؤشرات:[2]

أولاً: رغبة تركيا في أن تكون القوة الإقليمية التي تعمل على شغل الفراغات المحتملة في العراق ومناطق أخرى في المنطقة، وذلك بناءً على قراءة تركية وأمريكية حول تراجع الدور الإقليمي للجمهورية الإيرانية. هذا التراجع دفع تركيا إلى تبني توجه جديد في العراق قبل أحداث سوريا، تهدف من خلاله إلى تثبيت مكانة لها بشكل خاص.

ثانياً: الضغط الأمريكي والإسرائيلي بشأن إصلاحات في النظام السياسي العراقي، تشمل بعض مراكز وصنوف القوات المسلحة والسلوك السياسي الخارجي للعراق تجاه البيئة الإقليمية. هذا الضغط يسعى إلى تقييد دور العراق من جهة وتحويل التوجه الذي يتبناه أو تقييده.

ثالثاً: تدرك تركيا أن الدور الذي حققته في سوريا يحتاج إلى جملة من المتطلبات ليتيح لها أداء دور مؤثر وفاعل في المنطقة، بما في ذلك العراق.

إن طبيعة الحسابات الاستراتيجية التركية تجاه الأدوار الإقليمية تتجه نحو إعادة تشكيل مكانتها الإقليمية عبر توظيف حركة المتغيرات الجديدة والتبدل الذي تشهده المنطقة. فالفراغ في مناطق النفوذ، الذي كان نتاج أحداث غزة ولبنان مروراً بسوريا، مكن تركيا من تعزيز نفوذها الإقليمي مقابل القوى الإقليمية الأخرى. ومن الصعب أن تتمكن أي قوة إقليمية باستثناء إيران من أداء أدوار فاعلة في المنطقة. ومع ذلك، فإن إشغال هذا النفوذ يتطلب ترتيباً وتحوطاً قد يجعل تركيا في مواجهة غير مباشرة مع المملكة العربية السعودية وحلفائها في المنطقة.

إن المنظور التركي تجاه إعادة تشكيل خارطة التفاعلات والنفوذ يستهدف تغيير مراكز التأثير الإقليمي. إذ اتسع نفوذ الكيان الصهيوني في هذه المعادلة، فضلاً عن تمدد مجال التأثير التركي في الوقت ذاته. أصبحت دول مثل الأردن ومصر ذات فاعلية أقل على المستوى الإقليمي، خصوصاً بعد اعتبارها من مناطق استيعاب المواطنين في غزة وفقاً للخطة الأمريكية المرسومة لحماية الكيان الصهيوني.

2- للمزيد من التفصيل يمكن مراجعة الدراسة المنشورة على موقع مركز الدراسات الإيرانية / رصانة، الرياض، 2025. عن طريق الرابط الإلكتروني: https://rasanah-iiis.org/

إلا أن أحداث آذار في تركيا قد أسهمت في تقدير جديد للدور التركي، حيث قامت السلطات التركية باعتقال رئيس بلدية إسطنبول، مما أدى إلى تمدد التظاهرات داخل تركيا بين مختلف المحافظات. كانت هذه التظاهرات رد فعل على السياسات التي يتبعها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في الداخل والخارج، لاسيما ما يتصل بسوريا، والتي تعد تدخلاً مؤثراً على الاقتصاد التركي فضلاً عن الاستقرار الاجتماعي.

وبالرغم من أن الجمهورية التركية قد سعت إلى احتواء التهديدات الاقليمية والتأثير على الكرد من خلال خطاب عبد الله أوجلان الذي كانت دعوته واضحة باتجاه القاء السلام حسب ما أكد في خطابه «أدعو إلى إلقاء السلاح، وأتحمل المسؤولية التاريخية لهذه الدعوة» في محاولة للتأثير على الموقف الكردي في سوريا إلى جانب الكرد في تركيا[3]، إلا أن الخطاب فسر على أنه جاء تحت ضغوط الأمن التركي ومحاولة لتغيير صورة الرئيس أردوغان لدى الكرد، هذا التفسير تزامن مع ردود فعل متفاوتة واستجابة جماهيرية، تمثلت في التظاهرات التي اجتاحت شوارع تركيا.

تكشف الأوضاع الداخلية في تركيا عن قلق من سياسات حزب العدالة والتنمية الداخلية والخارجية، فعلى مستوى الداخل يحاول أردوغان تثبيت قوة حزب العدالة والتنمية من خلال القيادات الجديدة للحزب، أما السياسات الخارجية للحزب فهي تستهدف توظيف حركة المتغيرات في البيئة الإقليمية لغرض صياغة دور جديد لتركيا يتناسب مع طموحها. فيما يتعلق بسوريا، جاءت طبيعة الأحداث لتعطي تركيا الفرصة لأداء الدور الأكبر فيها، بالنظر إلى المواقف الخليجية الرافضة لنفوذ الجمهورية الإيرانية من جهة، ولأسباب أخرى تتعلق بأهمية سوريا في الحسابات الاستراتيجية التركية. أسهمت هذه التطورات في تقاسم جديد للنفوذ بين تركيا والكيان الصهيوني، حيث أدى هذا التغيير إلى إعادة تشكيل موازين القوة في المنطقة على حساب القوى الإقليمية الأخرى.

3- للمزيد ينظر: خطاب الزعيم الكردي عبد الله أوجلان، من خلال الرابط الإلكتروني:

https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7/20250227-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D

العراق وتصادم الإرادات الإقليمية

لا شك أن طبيعة التطورات الجديدة في المنطقة سيكون لها تأثير كبير على الأمن القومي العراقي، وقد يتجاوز هذا التأثير نطاق السياسة الخارجية الهادفة إلى النأي بالعراق عن المحاور الإقليمية. فالجوار السوري والتركي يجعل العراق جزءاً من الحسابات الاستراتيجية في المنطقة، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار العلاقة الاستراتيجية التي تربطه بالجمهورية الإيرانية وبقية أطراف محور المقاومة. وعلى الرغم من أن العراق يحاول إبعاد نفسه عن المحاور الإقليمية، فإن طبيعة المواقف السياسية الداخلية تجعله طرفاً فيها وجزءاً أساسياً من أي معادلة تحاول تغيير نمط التفاعل الذي تشهده المنطقة.

وفقاً لذلك، ترغب تركيا في أن يكون للعراق دور حيوي في سوريا. ويبدو أن تصريحات وزير الخارجية التركي هاكان فيدان تتصل بهذه الرغبة، حيث يحاول التأكيد على اهتمام تركيا بوجود تواصل بين العراق وسوريا. ويُعتبر هذا التواصل أو التفاهم المحدود وسيلة لتخفيف احتمالات المواجهة الطائفية التي تدرك تركيا أنها ستكون حاضرة في أي مشهد للصدام بين الدولتين، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار المواقف السابقة للأحداث في سوريا وموقف العراق الرسمي منها.

من ناحية أخرى، وارتباطاً بتصادم الإرادات الإقليمية، تتجه الضغوط الأمريكية إلى ضرورة قيام الحكومة العراقية بتبني جملة من السياسات الداخلية، وذلك لتجنب إدراجها ضمن لائحة الدول المهددة للأمن الإقليمي أو أمن الكيان الصهيوني. وفي مقدمة هذه السياسات ما يتعلق بفصائل المقاومة والحشد الشعبي، بوصفهما قوات مسلحة خارجة عن إرادة الدولة. وتصر الضغوط الداخلية الأمريكية وبعض القوى الإقليمية على العراق في هذا المجال، الأمر الذي يجعل العراق أمام ضغوطات كبيرة بسبب طبيعة الضغوط التي يمكن أن تؤديها الولايات المتحدة حيال العراق.

إلى جانب ذلك، تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إشراك العراق في رؤية أمريكية للتفاعلات الإقليمية بما يتماشى مع رؤيتها لأمن المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع الجمهورية الإيرانية والمحاور الإقليمية المعارضة والمهددة للكيان الصهيوني، وهو ما يتعارض مع المبادئ الدستورية والأخلاقية التي تجعل العراق غير قادر على أداء مثل هذه الأدوار في المنطقة. وبالتالي، يصبح من الصعب على الحكومة العراقية القيام بدور التهدئة أو الوساطة أو أي دور فاعل في المنطقة، بسبب تعارض الضغوط الداخلية مع التوجهات الخارجية لإيجاد شكل جديد للتفاعلات في منطقة الخليج والشرق الأوسط.

وعلى هذا الأساس، قد تواجه الحكومة العراقية ضغوطاً اقتصادية وأمنية ناتجة عن التعقيدات التي تحيط بالتفاعلات القائمة في جواره الإقليمي، مما قد يضعها أمام مواجهة صعبة بسبب تعذر التعامل مع المخاطر والتهديدات القادمة من الخارج. وهذا يجعل التحوط والدبلوماسية أسلوباً أكثر قدرة على التكيف مع المصالح، وهو ما يقع ضمن مهام البعثة الدبلوماسية العراقية في واشنطن، التي قد تضطر إلى بذل جهود أكبر بالتعاون مع شركات العلاقات العامة ومراكز الفكر من أجل نقل مخاوف الحكومة العراقية من الانخراط في أي شكل غير مستقر للتفاعلات المجاورة، خاصة وأن الوضع في تركيا وسوريا قد يشكل تهديداً متنامياً للمنطقة برمتها.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org